المصـــــدر : اليمامة
التـــاريخ : ٢٠-٠٥-٢٠٠٦ العـــدد : ١٩٠٧
الصفحـات : ١٠٦ المسلسل : ١٠٧

التويجري بديلاً للسحيمي أعاد الروح للأسهم

الأسبوع الأخضر

أجمع عدد من الاقتصاديين وخبراء سوق المال أن قرار خادم الحرمين الشريفين القاضي بتكليف الدكتور عبدالرحمن التويجري رئيساً لهيئة سوق المال بدلاً من الأستاذ جماز السحيمي سيكون كفيلاً بإعادة الاستقرار للسوق السعودي الذي كان وما زال ينعم بكل مقومات الاستثمار والاستقرار.

متابعة: رياض العساقي

الدكتور عبدالرحمن التويجري

د. علي العلق: فرصة الشركات المتعثرة باتت قوية لتصحيح أوضاعها

عبدالإله الدرويش: في المرحلة المقبلة يجب أن نستفيد من كبوات الماضي

في البداية أكّد الأستاذ محمد الضحيان الخبير المالي والاقتصادي أن لكل من جماز السحيمي والدكتور عبدالرحمن التويجري مكانتهما وتاريخهما الحافل على الجانبين الاقتصادي والتقني نظراً لما قدماه كلاً في مجال تخصصه.

وإشار الضحيان إلى أن تأسيس شركة سوق الأسهم سيكون كفيلاً بالتبليغ عن المخالفات التي تحدث في السوق ومثل هذا سيكون كفيلاً بالقضاء على بعض التجاوزات ليعود الاستقرار للسوق من جديد.

التواصل مع الغرف التجارية

من جانبه وصف الأستاذ عبدالمعطي كعكي رئيس لجنة الأسهم والأوراق المالية بالغرفة التجارية الصناعية بمكة المكرمة القرار بأنه جاء في التوقيت المناسب لحفظ السوق من الانهيار وإغلاق ملف الخلافات بين الرئيس السابق وكبار المضاربين في السوق؛ والذي ذهب ضحيته صغار المساهمين عندما فقدوا أكثر من ٧٥٪ من رؤوس أموالهم في الأسهم بسبب الانخفاضات الكبيرة في أسعار الشركات.

وأضاف كعكي أن القرار يهدف للصالح العام والعمل على عودة توازن السوق الذي وصل إلى مستوى لا يتناسب إطلاقاً مع المكانة الكبيرة للاقتصاد السعودي ومكانتها المالية على مستوى الشرق الأوسط.

وأشار كعكي إلى أن الرئيس الجديد مطالب بالتواصل مع صناع السوق وكبار المتعاملين والاستماع إلى مطالبهم ودراستها والموافقة عليها إذا كانت مناسبة وتخدم السوق وتسهم في تحقيق توازنه، إضافة إلى ضرورة دراسة كافة القرارات التي تصدرها هيئة سوق المال ومعرفة تأثيرها قبل عملية تنفيذها وتوعية المتعاملين بها قبل التطبيق.

وبين كعكي أن الرئيس الجديد مطالب أيضاً بمتابعة الشركات بحزم للكشف عن خططها المستقبلية

المصـــــدر : اليمامة
التـــاريخ : ٦-٣-٢٠٠٦ العـــدد : ١٩٠٧
الصفحـات : ١٠٧ المسلسل : ١٠٧

وتقاريرها المالية الربع والنصف سنوية والنهائية حتى يستطيع المتعاملون الإحاطة التامة بمستقبل الشركات وكذلك الاهتمام بالجانب الإعلامي ومبادرة الهيئة إلى التصدي لكافة الشائعات التي تؤثّر على مسار السوق وتنظيم الاكتتابات الجديدة وإعادة جدولتها على مدار العام والتواصل مع لجان الأسهم والأوراق المالية في الغرف التجارية الصناعية في المملكة والجهات ذات العلاقات الاستثمارية.

أما الأستاذ عبدالإله الدرويش الخبير والمحلل المالي فأشاد بقرار خادم الحرمين الشريفين وبادرته الطيبة التي أتلجت الصدور وأعادت الابتسامة لكل من تضرر في سوق الأسهم؛ مشيراً إلى أن القرار جاء في وقته المناسب بعد أن شهد السوق تراجعاً ملحوظاً أضر بالكثير من المستثمرين ودلل على ذلك بعودة المؤشر للصعود طوال الأسبوع الماضي كنتيجة طبيعية لنفسيات المتعاملين في السوق الذين استعادوا الثقة في السوق من جديد.

وتابع يقول: بعض المستثمرين استعجلوا الخروج من السوق فور تعرضه للانهيار مما أدى إلى تزايد الخسائر على البقية، وتمنى أن يتعظ المساهمون في السوق من هبوط المؤشر في الأشهر الماضية، وأن تكون جميع استثماراتهم وخطواتهم المستقبلية مدروسة.

حسن اختيار السهم الجيد

ويوضح الدكتور علي العلق الخبير الاقتصادي: أن دخول سوق الأسهم أصبح مشجعاً إلى حد كبير خاصة في الأسهم ذات العوائد الجيدة فالكثير من الأسعار التي نشاهدها حالياً إشارة إلى الدخول والاستثمار بها ولكن تبقى هناك خطوة مهمة وهي اختيار السهم الجيد والسوق بانطباعاته الحالية يعطي انطباعاً بوجود حد استثماري جديد للدخول به وإعادة الثقة للسوق خاصة في ظل النمو المستمر للاقتصاد باعتباره اقتصاداً متيناً وقوياً، فأسعار النفط مرتفعاً جداً بالإضافة إلى وفرة مخزون المملكة من العملة الصعبة وجودة الإصلاحات الاقتصادية التي يقودها خادم الحرمين الشريفين.

وبيّن د. العلق بأن وصول مكررات الربحية إلى ما بين ٢٠ إلى ٢٢ ووصول الأسعار إلى حدٍ مغرٍ والتي تعتبر حالياً هي الأسعار نفسها قبل عام أو أكثر وتشكل في وضعها الحالي أساسيات جيدة للسهم وللسوق، ويبقى اتخاذ القرار الاستثماري الصحيح في اختيار السهم الجيد والبعد عن الشركات المتعثرة التي لها فرصة قوية في العودة بالشكل الصحيح، وطالب د. العلق مجالس إدارات الشركات المتعثرة التي لها فرصة قوية في العودة بالشكل الصحيح باستغلال الفرصة جيداً في الوقت الراهن لتوافر الفرص الاستثمارية الجيدة في ظل الاقتصاد القوي الذي تعيشه المملكة؛ وذلك عبر توسيع وتنويع أعمالها الاستثمارية وإعادة الهيكلة الخاصة بالشركة التي تعاني من مشكلات لإعادة الربحية.